

العراق.. داعش يعود إلى مخططات ما قبل إعلان «الخلافة»

مخاوف متصاعدة من مخاطر مقاتلي التنظيم الإرهابي غربي نينوى



حملة تطهير العراق من الدواعش

مؤسسة أبحاث غير حكومية مقرها واشنطن، تحت عنوان "عودة داعش الثانية: تقييم ترمد داعش المقبل"، من أن التنظيم يستعد للعودة، وعلى نحو أشد خطورة، رغم خسارته للأراضي التي أعلن عليها إقامة ما تُسمى بـ"دولة الخلافة" في الجارتين سوريا والعراق. ولعاجلة الوضع الراهن، أعلنت وزارة الدفاع العراقية انطلاق عملية "إرادة النصر"، صباح الأحد؛ لتطهير مناطق تقع بين محافظات شمال وغربي العراق، وصولاً إلى الحدود مع سوريا. وأفادت قيادة العمليات المشتركة (تابعة للوزارة)، في بيان لها، ببدء عمليات واسعة لتطهير المناطق المحصورة بين صلاح الدين ونيوى والأنبار إلى الحدود العراقية السورية. وأضافت أن قلعته كبيرة من كل من الجبل والحشد الشعبي، تشارك في العملية، وكذلك الحشد العشائري. وأضافت أن العملية تستمر عدة أيام، وتم دعم جوي من طيران الجيش والتحالف الدولي لمحاربة داعش، بقيادة الولايات المتحدة.

تمتلك تسليحا ولا تجهيزا ثقيلًا، على عكس فصائل الحشد الشعبي (شيوعية). المخاوف ذاتها أكدها النائب عن نيوى، عبد الرحيم الشمري، وأتهم السلطات الاتحادية بإهمال مناطق الجزيرة (المناطق الغربية) في نيوى لفترة طويلة. وأضاف الشمري أن ذلك الإهمال أدى إلى زيادة نفوذ داعش، وخاصة في عمق الجزيرة الممتدة بين محافظات نيوى وصلاح الدين والأنبار، وصولاً إلى الحدود السورية. وشدد على أن المناطق الحدودية بين العراق وسوريا خالية من قوات حرس الحدود العراقية، وقوات الجيش المنتشرة هناك بشكل دائم غير قادرة على ضبط الأمن لوحدها. ورأى أن "الحل الوحيد لتأمين الشريط الحدودي ومناطق الجزيرة لا يكون إلا من خلال دعم الحشود العشائرية، التي ينتمي مقاتلوها إلى تلك المناطق والقرى". وقبل هذه التطورات سبق لتقرير أعده معهد دراسات الحرب (ISW)، وهو

وخاصة مناطق جنوب البعاج باتجاه الحدود السورية، وجنوب ناحية تل عبطة وقضاء الحضر". وعزا تدهور الوضع الأمني إلى عدم كفاية القوات الأمنية الدائمة في تلك المناطق، وعدم عودة النازحين من أهالي تلك القرى والمناطق، منذ أن نزحوا عنها خلال عمليات استعادة القضاء من داعش، في يونيو 2017. وحذر الجريا من أن أمن الموصل والعراق عامة في خطر، إذا لم تعالج الحكومة الاتحادية بشكل دائم نقاط الخلل في الملف الأمني بمناطق غربي نيوى.

الحشود العشائرية

وبالأساس، تنتشر في قضاء البعاج ألوية من الجيش تابعة للفرقة العشرين، التي تسلمت الملف الأمني في القضاء، بعد انسحاب قوات الحشد الشعبي منها، قبل ثلاثة أشهر. كما تنتشر مجموعات صغيرة من الحشود العشائرية السنية، وهي لا

خلف الحديدي، ما يحدث في القضاء بانه تناوب على مسك الأرض بين القوات الأمنية وداعش. وشبه الحديدي، الفترة الراهنة بالفترة التي سبقت احتلال داعش لمدينة عراقية، من حيث تحركات التنظيم، وتنامي قدراته، وتابع قائلاً "هناك تصاعد واضح في هجمات داعش كما في الفترة التي سبقت سيطرة التنظيم على الموصل". وأوضح أن "الإرهابيين يتواجدون في المناطق الصحراوية، وهي بمثابة الملاذ الآمن لهم حالياً". مضيفاً "سلاحو داعش يفرضون سيطرتهم على قضاء البعاج في الليل، بينما تسيطر القوات الأمنية عليه في النهار". وشدد على ضرورة "تدارك هذا الخطر الحقيقي، الذي يهدد مناطق غربي نيوى، ويمكن أن ينتقل إلى الموصل". أما النائب عن نيوى، أحمد مدلول الجريا، وهو ينحدر من قضاء البعاج، فقد حذر من تنامي خطر داعش في مناطق غرب الموصل. وقال إن "داعش يهدد بشكل كبير مناطق غربي نيوى،

لم يكن إعلان السلطات العراقية في أواخر 2017 عن القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، كافياً لتخليص العراق من الهجمات الانتحارية المتكررة التي يشنها البعض من مقاتلي التنظيم المتطرف في بعض المناطق التابعة لمحافظة نينوى شمالي العراق، في مشهد يصفه الكثير من المتابعين بأنه يُعيد إلى الأذهان ذلك الملح الذي ظهر به التنظيم الإرهابي عام 2014، عندما أعلن عن دولة الخلافة من مدينة الموصل، وهو ما يفتح الجدل مرة أخرى حول ضعف الدعم الحكومي للحشود العشائرية السنية التي لا تمتلك تسليحا ولا تجهيزاً ثقيلًا، على عكس فصائل الحشد الشعبي الموالية لإيران.

بغداد - تؤكد السلطات العراقية في السنوات الأخيرة أي بعد إعلان القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، أن قواتها تسيطر على الأوضاع على الحدود مع سوريا، لكن تواتر الهجمات التي ينفذها مقاتلون من داعش أجبرت حكومة بغداد على أن تعلن من جديد عن إطلاق حملة لتطهير مناطق تقع بين محافظات شمال وغربي العراق، حتى الحدود مع سوريا. وعلى وقع هذه المحاولات الداعشية المجتذبة، يصف خبراء الاستراتيجيات القتالية الجديدة لمقاتلي التنظيم بأنها تريد العودة إلى نفس المخططات التي مكنتهم في السابق وتحديداً عام 2014 من السيطرة على أجزاء هامة من الأراضي العراقية، خاصة أن التحركات الأخيرة في بعض المناطق تتزامن مع يعتبرونه إحياء ذكرى «إعلان دولة الخلافة» في 29 يونيو 2014.

الصحراء الملاذ الآمن

شهد البعاج، أكبر قضاء عراقي من حيث المساحة، مؤخراً هجمات متعاقبة لمسلي داعش استهدفت قرى عديدة. وشن التنظيم المتطرف، أواخر يونيو الماضي، هجومين على قرية الخزرجية، ما أسقط أربعة قتلى، بينهم ثلاث نساء، إضافة إلى خمسة جرحى، من سكان القرية الممتدة إلى عشيرة شمير العربية. وتضع هجمات داعش في موضع شك إعلان وزارة الدفاع العراقية المكرر عن أن قواتها تسيطر على الأوضاع في مناطق الجزيرة والبادية والشريط الحدودي مع سوريا.

وفي ظل مخاوف متصاعدة من عودة داعش، الذي أعلنت بغداد الانتصار عليه أواخر 2017، أطلقت الحكومة العراقية عملية عسكرية، الأحد؛ لتطهير مناطق تقع بين محافظات شمال وغربي العراق حتى الحدود مع سوريا. ودمرت القوات العراقية، الأحد، 11 وكرا بين معسكر وملجأ، وكميات كبيرة من المواد المتفجرة الخطورة لـ"داعش" الإرهابي، في نتائج أولية لعمليات "إرادة النصر" التي انطلقت صباحاً بدعم من التحالف الدولي ضد الإرهاب. وأعلنت قيادة العمليات المشتركة، في بيان أوردته خلية الإعلام الأمني، عن نتائج تحققت من المرحلة الأولى لعمليات "إرادة النصر" التي انطلقت بها القوات المسلحة، بإشراف قيادة العمليات المشتركة، وبإسناد من طيران الجيش والقوة الجوية وطيران التحالف الدولي لتطهير المناطق الواقعة بين محافظات صلاح الدين، ونيوى، والأنبار إلى الحدود العراقية السورية. ووصف عضو مجلس محافظة نينوى عن قضاء البعاج،

تواتر الهجمات الإرهابية يعيد إلى الأذهان فترة يونيو 2014 عندما أعلن «داعش» عن دولة الموصل

وتعاني المناطق الغربية من محافظة نينوى شمالي العراق، ولاسيما قضاء البعاج قرب الحدود مع سوريا، من تصاعد غير مسبوق لهجمات تنظيم الدولة الإسلامية. كل هذا يعيد إلى الأذهان الوضع قبل يونيو 2014، عندما أعلن "داعش" عن دولة الخلافة بمدينة الموصل، مركز محافظة نينوى، على ثلاث مساحات العراق، انطلاقاً من صحراء نيوى. وقبل ذلك التاريخ، اتخذ داعش من مناطق الجزيرة بمحافظة نينوى والأنبار مقرات لعناصره، وفتح فيها معسكرات عديدة، وهاجم منها القوات والمدن العراقية، ما أسفر لاحقاً عن سيطرته على الموصل والأنبار وصلاح الدين.

الشرية شرط طالبان للموافقة على خروج النساء للعمل والدراسة

ورغم التلميحات التي تلقاها النساء من قبل الحكومة الأفغانية بأنهن لن يتأثرن سلباً بعد اتفاقية السلام مع طالبان، إلا أنهن لا يقنن في مآلات مباحثات لم يكن شريكاً في صياغتها. وتتفهم جل الجهات والمؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان كل هذه التوجسات النسوية في أفغانستان، خاصة أن لحركة طالبان سمعة دولية سيئة حين كانت في السلطة خصوصاً في ما يتعلق بمعاملتها للنساء حيث تم إرغامهن على ارتداء البرقع، وهو رداء تقليدي أفغاني كانت ترتديه النساء منذ عقود. وتصف حركة طالبان جسد المرأة على أنه عورة يجب سترها، وتعتبرها مصدراً للفساد الديني، لذلك تم إجبار الإناث فقط على تعلم القرآن، ما حتم على بعضهن تلقي تعليمها في مدارس غير خفية عن أعين طالبان، حيث جازفن ومعلمتهن بالحكم بالإعدام إذا تم كشفهن من قبل الحركة. ولم يكن مسموحاً للنساء أن تتم معالجتهم من قبل أطباء ذكور، ما لم يكن لديهن مرافق ذكر (محرّم)، ما تسبب في عدم تلقي الكثيرات العلاج، كما واجهن الجدل بالسياسات علناً والإعدام العلني في حالة مخالفة قوانين طالبان. كما سمحت طالبان وشجعت زواج الفتيات القاصرات تحت سن 16 سنة، وتذكر منظمة العفو الدولية أن 80 بالمائة من الزيجات في أفغانستان كانت تتم قسراً.

ومنذ بداية المفاوضات بين واشنطن وطالبان عثرت العديد من النساء الأفغانيات المناديات بالدفاع عن حقوق المرأة عن انزعاجهن من تعييبهن عن المحادثات. وفي وقت سابق وقبل هذا الإعلان الجديد، الذي أكدته مسؤولة أفغانية بأن طالبان ستسمح للمرأة بالعمل والدراسة وفق الشريعة الإسلامية، أكدت رحمة جامي لصحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية أنها فكرت بمصيرها أكثر من مرة عندما سمعت بوجود مفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق سلام بين واشنطن وطالبان. وتعد جامي من النساء اللاتي تعرّضن للاضطهاد من قبل مسلحي حركة طالبان، ورغم أنها تشغل الآن منصب نائب البرلمان الأفغاني إلا أنها لم تنس إلى اليوم كيف أجبرت عام 1996 عندما استولى مسلحو طالبان على السلطة على ترك وظيفتها وعلمت أنه لا يمكنها مغادرة منزلها دون ارتداء النقاب الذي يغطي كامل جسدها حتى كاحل قدمها. وظلت المرأة الأفغانية في ظل حكم طالبان تعيش بشكل يكاد يكون يومياً قصصاً مروعة كان أبطالها مسؤولو إقناعات القانون في هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وتتخوف الأفغانيات اليوم من أن يعشن مجدداً قصصاً مرعبة بمجرد حصول اتفاق مع واشنطن سيؤدي إلى إمكانية مغادرة القوات الأميركية لأفغانستان.

إلا بمقتضى دائرة الشرع الإسلامي، حيث تعتبر أن حقوقها تقتصر على تلك التي أقرها لها الشرع الإسلامي، سواء تجاه عملها أو تعليمها أو خروجها من بيتها أو سفرها. وفي الوقت الذي ينتظر فيه العالم التوصل إلى اتفاق بين حركة طالبان وبين الولايات المتحدة، هناك من ينظر إلى هذا السلام بعين الخوف والحذر، إنهن النساء. طوائف المجتمع من الحرب، لكن التوصل إلى سلام بين واشنطن وطالبان، قد يمنح الحركة المتشددة نفوذاً أكبر وتخشاه الأفغانيات بسبب أوامر طالبان المتشددة.

الشرية الإسلامية، أن الحركة المتمردة تعتبر في أديانها أن المرأة هي مجرد شيء كبقية الأشياء ولذلك ظلت تحرم من ادنى حقوقها. ويقوم تصور طالبان في نظرتها إلى ملف المرأة على الأخذ من تصورات الشريعة الإسلامية، فهذه الحركة المتمردة تعتقد أن أدوار المرأة تثقف عند القيام بواجباتها تجاه أمتهاب وبيتها وزوجها وأولادها على قاعدة حصرها في مهمة التنشئة الإسلامية. ولا تناقش حقوق المرأة الأفغانية تحت حكم طالبان

الآن، إلا أن ذلك، وفق العديد من الخبراء، لا يعني البتة أن حركة طالبان ستكون بالفعل مستعدة للتخلص من أديانها التي تصنف المرأة في حساباتها على ضوء الاقتداء بمقولات فقهية تعتبر المرأة كائنًا ناقصاً مقارنة بالرجل. ويضعف استبعاد الحكومة الأفغانية التي تعتبرها حركة طالبان "دمية" في يد الولايات المتحدة إمكانية التوافق حول نتائج ملموسة يمكن التوصل إليها خاصة في ظل بقاء العديد من القضايا عالقاً خاصة تلك التي تتعلق بحقوق المرأة. ومما يجعل فرضية سماح حركة طالبان للمرأة بالعمل والدراسة صعبة التحقق خاصة بعدما تم ربط هذه المسألة بالاحتكام إلى

كابول - تُعد النساء الأفغانيات من أكثر الأطراف متابعة بحذر شديد ما يجري في كواليس المفاوضات والمحادثات بين المسؤولين الأفغان مع حركة طالبان برعاية الولايات المتحدة في محاولة لإبرام اتفاق سلام مع الحركة المتمردة قد ينهي حرباً دامت قرابة العقدتين. وتأتي تخوفات المرأة الأفغانية التي عانت من قبضة حركة طالبان، بالزمان مع إعلان المسؤولة الأفغانية أسيلة ورداك خلال مفاوضات الأحد بالعاصمة القطرية الدوحة عن أن حركة طالبان ناشت موقفاً بشأن "دور المرأة والنمو الاقتصادي ودور الأقليات". وأضافت أن طالبان قالت إنها "ستسمح للنساء بالعمل والذهاب إلى المدرسة والدراسة بما يتوافق مع الثقافة الأفغانية والقيم الإسلامية". ويقول البعض من المراقبين إن هذه الخطوة التي تُقدم عليها حركة طالبان لا تعني أنها أقدمت على القيام بمراجعات فكرية حيال المرأة بقدر ما هي موافقة مشروطة، تتشبت بالشريعة الإسلامية تهدف من ورائها إلى توجيه إعلانات للاستهلاك السياسي لتحسين شروط التفاوض مع الجانب الأميركي والمسؤولين الأفغان. ورغم أن المبعوث الأميركي الخاص إلى أفغانستان زلماي خليل أبادي ارتيحا لجولة المفاوضات الجديدة، بقوله إن الجولة السابعة من محادثات السلام التي تجريها الولايات المتحدة مع حركة طالبان هي "أكثر جولة مثمرة" حتى



حصر أدوار المرأة في الإنجاب